

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه - 14 تموز/يوليه 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التنمية المستدامة وحرية التعبير: ما هي أهمية الصوت

تقرير المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، إيرين خان

موجز

تستكشف المقررة الخاصة في هذا التقرير الروابط بين الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في الوصول إلى المعلومات، والتنمية المستدامة. وهي تقدم نقلة نوعية في النظر إلى التنمية المستدامة من خلال عدسة حرية التعبير. وتسلم المقررة الخاصة بالتقدم الهام الذي أحرز في المقاييس المعيارية للوصول إلى المعلومات، لكنها تسلط الضوء على الحاجة إلى بذل المزيد لضمان سماع أصوات أكثر الفئات حرماناً في المجتمع. وتجادل بأن وعد عدم ترك أحد خلف الركب لن يتحقق إلا عند الوفاء بحقي الوصول إلى المعلومات والمشاركة الفعالة للشباب ومجتمعات السكان الأصليين ووسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغير ذلك من الفئات. وفي الوقت الذي يستعد فيه قادة العالم للاجتماع في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2023 لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يدعو المقرر الخاص إلى تجديد الالتزام السياسي بدعم حرية التعبير، التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة.



المحتويات

الصفحة

3 حرية التعبير باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة	أولاً -
6 الوصول إلى المعلومات باعتباره محركاً للتنمية المستدامة	ثانياً -
6 التزام الدول بالكشف: الإنجازات والتحديات	ألف -
9 مسؤولية الشركات عن الكشف	باء -
11 الفجوة الرقمية	جيم -
12 الممارسات الجيدة	دال -
14 الصوت كمشاركة في التنمية المستدامة	ثالثاً -
14 العوامل الداعمة للصوت	ألف -
17 مبادرات الصوت	باء -
23 الاستنتاجات والتوصيات	رابعاً -

أولاً- حرية التعبير باعتبارها عاملاً مساعداً لتحقيق التنمية المستدامة

- 1- "إن لم تتمكن من منح الفقراء حق التصويت، وإن لم يكن لديهم الحق في التعبير، وإن لم يكن هناك ما يكشف عن الفساد والممارسات غير المنصفة، فإنك لن تستطيع بناء الإجماع العام اللازم لإحداث التغيير"⁽¹⁾. وبناءً على الدروس المستخلصة من مشروع للبنك الدولي سجل التجربة التي عاشها 60 000 فرد وقعوا في براثن الفقر، وضع رئيس البنك آنذاك، جيمس وولفنسون، إصبعه بشكل مباشر على ما لحرية التعبير من مساهمة حيوية في التغلب على التحديات التي غالباً ما تقوض التنمية أو تعرقها.
- 2- والمشاركة الهادفة للمجتمعات الفقيرة والمهمشة ضرورية للتنمية الجيدة. فعندما يتم إعلام الناس واستشارتهم، وعندما يمكنهم التعبير عن آرائهم بحرية والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وسبل عيشهم، فإنهم يكونون أكثر قدرة على التغلب على الحرمان والإقصاء وانعدام الأمن. ومن خلال تمكين الناس من المشاركة بنشاط في التنمية، بدلاً من تلقيهم لها بطريقة سلبية، تعزز حرية التعبير الصوت والإرادة وتحسن نوعية نتائج التنمية واستدامتها⁽²⁾.
- 3- وحرية التعبير عامل أساسي يساعد على تحقيق التنمية المستدامة. فهي، بالإضافة إلى تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، تيسر مجموعة من الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحقوق التي تقوم عليها التنمية المستدامة، مثل الحق في الصحة والتعليم والمياه وفي بيئة نظيفة⁽³⁾. وتتيح للحكومات أن تكون أكثر اطلاعاً على احتياجات شعوبها وأكثر استجابة لها. وهي تمكن المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمواطنين من مساءلة الحكومات وسلطة الشركات، مما يجعل الديمقراطية مجدية. وهي تولد أيضاً أرباحاً اقتصادية. وقد أظهرت البحوث أن الأسواق تعمل بكفاءة أكبر وأن المؤسسات العامة تكون أكثر فعالية وخضوعاً للمساءلة⁽⁴⁾ في المجتمعات التي يكون فيها النقاش العام مفتوحاً وتكون فيها المعلومات تتدفق بحرية من مصادر متنوعة.
- 4- وتشكل التدفقات المالية غير المشروعة والفساد والنهيب الضريبي والأنشطة غير القانونية، مثل إزالة الغابات بصورة غير مشروعة، والتعدين غير المشروع، والاتجار بالأنواع النادرة، عقبات رئيسية أمام التنمية المستدامة لأنها تسرق موارد وطنية قيمة. ويشكل الوصول إلى المعلومات، الذي هو في صميم حرية التعبير، أداة حيوية لفضح هذه الأنشطة ومكافحتها. وتشكل الشفافية والفضاء المدني ووسائل الإعلام المستقلة - التي تزدهر في السياقات التي تُدعم فيها حرية التعبير - محركات قوية لضمان عدم تدمير الأموال العامة أو الموارد الطبيعية التي تشتد الحاجة إليها من أجل التنمية المستدامة أو عدم تحويلها للاستخدام الخاص.
- 5- ولا تتعلق الصلة بين التنمية المستدامة وحرية التعبير بالمعلومات فقط، بل تتعلق، بنفس القدر من الأهمية، بالصوت - أي الحق في التعبير عن وجهات النظر والنقاش والمناقشة والانتقاد والتحدي والاحتجاج والطلب. وإن أريد للتنمية أن تكون مجدية، فلا بد من الاستماع إلى أصوات أكثر الفئات حرماناً في المجتمع والاهتمام بها، ويجب أن يتمتع المجتمع المدني ووسائل الإعلام بالحرية والحيز اللازمين لاستخدام المعلومات والصوت لمساءلة الأقوياء.

(1) James D. Wolfensohn, "Voices for the poor", *The Washington Post*, 10 November 1999

(2) Irene Khan, *The Unheard Truth: Poverty and Human Rights* (New York, Norton, 2009)

(3) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان 12 و13. واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليقات العامة رقم 13 (1999)، و14 (2000) و15 (2002)؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المادة 6(أ).

(4) انظر المساهمة المقدمة من الشراكة من أجل حكومات منفتحة.

6- ويشمل الحق في حرية الرأي والتعبير، المكرس في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي مختلف الصكوك الدولية والإقليمية، الحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها، دونما اعتبار للحدود وفي أي وسيلة من وسائل الإعلام⁽⁵⁾. ويرتبط الحق في المشاركة العامة والتجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات ارتباطاً وثيقاً بحرية الرأي والتعبير⁽⁶⁾. وتؤكد اللغة الموسعة لحرية التعبير على الالتزام بالكشف الاستباقي عن المعلومات من قبل الجهات المسؤولة، وحق أصحاب الحقوق في المشاركة الكاملة والنشطة في عملية التنمية.

7- وحرية التعبير ليست مطلقة. فمن الممكن تقييدها بتدابير قانونية وغير تمييزية وضرورية ومتناسبة لاحترام حقوق الآخرين وسمعتهم أو لحماية الأمن القومي والنظام العام والصحة العامة والآداب العامة⁽⁷⁾. وعلاوة على ذلك، تُحظر بموجب القانون الدولي الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف⁽⁸⁾. ونظراً لأهمية حرية التعبير للمتبع بالحقوق الأخرى، ولتعزيز الشفافية والمساءلة، ينبغي أن تكون القيود استثنائية وأن تُفسر تفسيراً ضيقاً، ويجب ألا تعرض الحق نفسه للخطر⁽⁹⁾. ويجب ألا تكون فضفاضة للغاية أو مصاغة بشكل غامض بحيث يمكن أن تسيء استخدامها السلطات لقمع انتقاد سياسات الحكومة، أو الشركات والشخصيات العامة القوية للتهرب من الكشف من أجل المصلحة العامة.

8- ويمثل الاعتراف الصريح بحقوق الإنسان في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 نقلة نوعية في التنمية الدولية⁽¹⁰⁾. وقد اعترفت بعض الاتفاقات الدولية السابقة بالدور الفعال للصوت والمشاركة والوصول إلى المعلومات في معالجة الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وحماية البيئة⁽¹¹⁾. وتذهب خطة عام 2030 إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث توظف أعمال الحريات الأساسية كهدف للتنمية المستدامة، وليس مجرد طريق إليها. ونقر الخطة بأن التنمية تكون مستدامة، ليس لأنها تتضمن أبعاداً اقتصادية واجتماعية وبيئية فحسب، بل أيضاً لأن احترام حقوق الإنسان يجعلها عادلة وشاملة وتحويلية.

9- وتتضمن أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بها حوالي 20 التزاماً يتعلق بالمشاركة والتعبير والإعلام⁽¹²⁾. وترد مجموعة من الالتزامات الرئيسية ضمن الهدف 16، الذي يتمثل في تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة. وتشمل غايات هذا الهدف إنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة، وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع، والحد من الفساد بشكل كبير، وضمان اتخاذ القرارات بطريقة متجاوبة وشاملة للجميع وتشاركية وتمثيلية، وضمان وصول الجمهور إلى المعلومات، وحماية الحريات الأساسية.

- (5) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19(2).
- (6) المرجع نفسه، المواد 21 و22 و25. ومبادئ مفوضية حقوق الإنسان التوجيهية للدول بشأن الأعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة، (A/HRC/39/28).
- (7) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19(3).
- (8) المرجع نفسه، المادة 20(2).
- (9) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34(2011).
- (10) قرار الجمعية العامة 288/66 المرفق، الفقرتان 43 و44.
- (11) إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، المبدأ 10 (A/CONF.151/26/Rev.1(Vol.I)/Corr.1) و (A/CONF.151/26/Rev.1(Vol.I))؛ وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة 2/55)، الفقرة 25.
- (12) على سبيل المثال، الغاية 3-7: ضمان حصول الجميع على معلومات الصحة الجنسية والإنجابية؛ والغاية 6-ب: دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي؛ والغاية 9-ج: السعي إلى توفير نفاذ شامل وميسور التكلفة إلى الإنترنت.

- 10- وتؤيد خطة عام 2030 جانبي المعلومات والصوت لحرية التعبير. ويتضح ذلك في المؤشرين اللذين اختارتهما الدول الأعضاء لقياس التقدم المحرز فيما يتعلق بهدفي "كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات" و"حماية الحريات الأساسية" في الغاية 16-10: (أ) سلامة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ (ب) سن قوانين لتعزيز الوصول إلى المعلومات⁽¹³⁾.
- 11- وعلى الرغم من القيمة التي تجلبها حرية التعبير للتنمية المستدامة وتأكيداتها في خطة عام 2030، لا يزال الواقع قائماً في أجزاء كثيرة من العالم. فالنقاء الأزمات السياسية والاقتصادية والمناخية المتعددة والمتشابكة، والجائحة المنهكة والنزاعات الراسخة عوامل لم توقف التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل قضت أيضاً على بعض المكاسب السابقة المهمة، مما أعاد 100 مليون شخص آخر إلى الفقر وترك أعداداً كبيرة أخرى منهم يواجهون مستقبلاً غامضاً يتسم بالحرمان وعدم المساواة والإقصاء وانعدام الأمن والظلم.
- 12- وعلى خلفية الاستبداد المتزايد وتقلص الحيز المدني، يتعرض الصحفيون والناشطون البيئيون والنقابيون والمدافعون عن حقوق الإنسان في العديد من البلدان للتهديد والاعتداء والقتل. ويتم سحق أصوات الشباب الذين يدعون إلى المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمناخية. ويُحرَم الأفراد والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار. وحيثما حدثت المشاركة العامة، غالباً ما تكون غير مستنيرة ورمزية، وأدائية أكثر منها تشاركية. وقد اعتمدت على نطاق واسع قوانين تتعلق بالوصول إلى المعلومات، ولكن طلبات الوصول إلى المعلومات غالباً ما تُرفض. وتُفحص المعلومات التي يمكن التحقق منها، وتُضخَّم المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة على المنصات الرقمية.
- 13- والوصول الشامل إلى شبكة إنترنت مفتوحة ومجانية وقابلة للتشغيل المتبادل وأمنة أمر ضروري للتمتع بحقوق الإنسان وللنهوض بالتنمية المستدامة. ولئن كانت شبكة الإنترنت مهمة لجميع حقوق الإنسان، فإنها مهمة بشكل خاص لحرية التعبير، حيث توسع فرص الوصول إلى المعلومات والتواصل والتنظيم والمشاركة، ولكنها تزيد أيضاً من التهديدات لسلامة النساء والأطفال والأقليات. فالإنترنت ليست متاحة أو ميسورة للجميع على قدم المساواة، مما يعيق أوجه عدم المساواة وعدم الإنصاف القائمة وينشئ فجوات جديدة. وأوجه عدم المساواة التي تعيق تقدم النساء في العالم غير الموصول بالإنترنت تمنعهن أيضاً من الوصول إلى الإنترنت بالقدر نفسه.
- 14- وبينما يستعد قادة العالم للاجتماع في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2023 لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتأثير الأزمات المتعددة، من الأهمية بمكان أن تركز الدول الأعضاء على التحديات والتحديات التي تواجه حرية التعبير والتي تعيق التقدم في خطة عام 2030. ومع بقاء أقل من سبع سنوات للوصول إلى عام 2030، لا تزال الفجوة بين الوعد بعدم ترك أحد خلف الركب وتحقيقه على أرض الواقع واسعة بشكل غير مقبول. وثمة حاجة ملحة إلى تعزيز حقوق الإنسان وإعادة الاستثمار فيها.
- 15- وهذا التقرير دعوة للعمل بشأن الحق في حرية التعبير. والهدف من التقرير ثلاثي الجوانب: (أ) تسليط الضوء على مساهمة حرية التعبير الحيوية والمتعددة الأبعاد في التنمية المستدامة؛ (ب) تقييم الفرص والتهديدات والتحديات التي تواجه حرية التعبير والتي تؤثر على التنمية المستدامة؛ (ج) تنشيط الالتزام السياسي بدعم حرية التعبير. ففي الفرع الأول من التقرير، حُدِّدَت العلاقة بين الحق في حرية التعبير والتنمية المستدامة. ويغطي الفرع الثاني والثالث المعلومات والصوت، وهما البعدان الرئيسيان لحرية التعبير، بما في ذلك بعض جوانب التكنولوجيا الرقمية. وفي الفرع الأخير، تُستخلص الاستنتاجات وتُقدَّم بعض التوصيات إلى الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة.

(13) انظر <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/>

16- وتسلم المقررة الخاصة بتعقيدات القضايا والتحديات التي تفرضها سلطة الشركات والتكنولوجيا الرقمية على حرية التعبير في سياق التنمية المستدامة، والتي لا يمكن معالجتها على نحو كافٍ في حدود عدد كلمات هذا التقرير. وهي تعترم زيادة تغطية بعض هذه القضايا في عملها المقبل بشأن حرية التعبير والتنمية المستدامة.

17- وتعرب المقررة الخاصة عن امتنانها للمساهمات الخطية المقدمة من 15 دولة، و53 منظمة من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، و12 مؤسسة وطنية، و5 منظمات دولية ومنظمات لأصحاب المصلحة المتعددين، وللمشاورات التي أُجريت على الإنترنت مع الخبراء القانونيين وخبراء السياسات⁽¹⁴⁾.

ثانياً- الوصول إلى المعلومات باعتباره محركاً للتنمية المستدامة

18- خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ساهم الافتقار إلى معلومات عامة جديرة بالثقة، إن لم تكن المعلومات المغلوطة والمضللة بشكل مفضوح التي نشرها المسؤولون الحكوميون وغيرهم، وهو أسوأ، في فقدان ملايين الأرواح، وسوء إدارة بلايين الدولارات من الأموال العامة، وفقدان الثقة في المؤسسات العامة ونزاهة المعلومات العامة⁽¹⁵⁾. وكان ذلك تذكيراً صارخاً بأهمية الوصول إلى مصادر معلومات متنوعة يمكن التحقق منها.

19- وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، تم دمج الوصول إلى المعلومات كحق في الاتفاقات الدولية والدساتير الوطنية والقوانين. وظهرت أيضاً نماذج أصحاب مصلحة متعددين لتعزيز الشفافية. ويستعرض هذا الفرع التطورات الإيجابية والممارسات الجيدة، فضلاً عن الثغرات والإخفاقات والتحديات في سياق الوصول إلى المعلومات.

ألف- التزام الدول بالكشف: الإنجازات والتحديات

20- أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام 2011 إلى أن على الدول أن تبذل قصارى جهدها لضمان الوصول إلى المعلومات الحكومية ذات المصلحة العامة بطريقة سهلة وسريعة وفعالة وعملية من خلال تدابير تشريعية وسياساتية استباقية⁽¹⁶⁾. وتتطلب خطة عام 2030 من الدول أيضاً اعتماد قوانين وسياسات تضمن وصول الجمهور إلى المعلومات⁽¹⁷⁾.

21- وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، اعتمدت 135 دولة والعديد من الولايات القضائية المتمتعة بالحكم الذاتي قوانين أو سياسات وطنية لضمان وصول الجمهور إلى المعلومات تغطي أكثر من 90 في المائة من سكان العالم⁽¹⁸⁾. غير أن ما يقرب من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تزال تفتقر إلى أي قوانين أو لوائح بشأن الوصول إلى المعلومات.

(14) المساهمات متاحة في <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-submissions-thematic-report-special-rapporteur-freedom-opinion-and>.

(15) انظر A/HRC/44/49 and Article 19: International Centre against Censorship, "Ensuring the public's right to know in the COVID-19 pandemic", May 2020.

(16) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34(2011)، الفقرتان 18 و19. انظر أيضاً قراري الجمعية العامة 5/74 ودإ-2/19.

(17) الغاية 16-10 من أهداف التنمية المستدامة والمؤشر 16-10-2.

(18) انظر الورقة المقدمة من اليونسكو.

22- وعلاوة على ذلك، فإن العديد من القوانين التي تم سنّها لا تقي بالمعايير الدولية أو الإقليمية⁽¹⁹⁾. وتشمل المشاكل الرئيسية الإعفاءات المصاغة بطريقة فضفاضة أو غامضة، والتمييز الجنساني، وسوء تنفيذ القانون، والافتقار إلى رقابة مستقلة، وعدم كفاية الطعون أو عدم وجودها⁽²⁰⁾.

1- الإعفاءات الواسعة النطاق من الكشف

23- كثيراً ما تستخدم الحكومات تعاريف غامضة وفضفاضة للغاية للأمن القومي والسرية الرسمية لاستبعاد كميات كبيرة من المعلومات من التدقيق العام. فقد حجبت سلطات الولايات المتحدة الأمريكية معلومات عن المجتمعات المحلية المتضررة بشأن المواد الكيميائية الخطرة في القواعد العسكرية في الولايات المتحدة وحول العالم التي يمكن أن تسمم إمدادات المياه المحلية⁽²¹⁾. وفي ماليزيا، تمنح مجموعة من القوانين الحكومة سلطات واسعة لتصنيف المعلومات التي توجد بحوزتها. وقد استخدمت هذه الأحكام لمنع نشر التقارير الحكومية حتى عندما تكون هناك مصلحة عامة في الكشف عنها⁽²²⁾.

24- وفي بنغلاديش، أتهمت روزينا إسلام، وهي صحفية استقصائية، بموجب قانون الأسرار الرسمية، بالسعي للوصول إلى معلومات من وزارة الصحة بشأن شراء لقاحات ضد فيروس كوفيد-19. ولا تزال قضيتها مستمرة، على الرغم من أن السلطات اعترفت في المحكمة بأنها لم تعثر على أي دليل يثبت التهمة بعد عامين من التحقيق⁽²³⁾.

2- استثناءات الخصوصية وحماية البيانات

25- يُستبعد الوصول إلى المعلومات وتُرفض الطلبات بانتظام، بما في ذلك، على سبيل المثال، للعقود العامة أو الاتصالات بين المسؤولين، بدعوى أنها ستستتبع الكشف عن معلومات شخصية في انتهاك للحق في الخصوصية والالتزامات المتعلقة بحماية البيانات⁽²⁴⁾.

26- ففي سويسرا، تجرم المادة 47 من القانون الاتحادي المتعلق بالمصارف ومصارف الادخار الكشف غير المرخص به عن المعلومات الشخصية لأصحاب الحسابات المصرفية من قبل المبلغين عن المخالفات أو نشرها من قبل الصحفيين، بغض النظر عن المخالفات المالية أو النشاط الإجرامي الذي ارتكبه أصحاب الحسابات⁽²⁵⁾. وفي الهند، تم انتقاد مشروع قانون حماية البيانات الشخصية الرقمية لعام 2022 لتقيده الوصول إلى جل المعلومات التي تحدد هوية أي شخص، مما أدى فعلياً إلى إزالة استثناء المصلحة العامة للوصول إلى البيانات الشخصية في قانون الحق في المعلومات⁽²⁶⁾.

(19) انظر <https://www.rti-rating.org/> and A/HRC/49/38

(20) انظر الورقة المقدمة من منظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة.

(21) انظر AL USA 11/2018.

(22) انظر OL MYS 6/2018.

(23) انظر AL BGD 4/2021.

(24) United States of America, Department of Justice, "Summary of annual FOIA reports for fiscal year 2021" and India, Central Information Commission, *Annual Report 2021-22*.

(25) انظر OL CHE 1/2022.

(26) مشروع قانون حماية البيانات الشخصية الرقمية، 2022، المادة 30. وانظر الورقة المقدمة من التضامن الدولي من أجل الحرية الأكاديمية في الهند.

27- وقضت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بأن السجلات العامة للمالكين المستفيدين من الشركات تنتهك قواعد حماية البيانات⁽²⁷⁾. ونتيجة لذلك، أغلقت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي سجلاتها أمام الجمهور، مما أثار قلقاً بالغاً بين الصحفيين والنشطاء الذين يعتمدون على هذه المعلومات لمتابعة التدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من الأنشطة الإجرامية، ويواجهون خطر "التراجع في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية"⁽²⁸⁾.

28- والعلاقة بين حماية البيانات والحق في الخصوصية والحق في المعلومات معقدة وتتطلب توازناً دقيقاً بين المصالح. ويتطلب ذلك بدوره أن تحدد القوانين والسياسات بوضوح، من ناحية، المعلومات الشخصية المحمية بشكل مشروع بموجب الحق في الخصوصية، ومن ناحية أخرى، المصلحة العامة التي تبرر الكشف. وبموجب هذا الاختبار، حتى إذا تقرر أن المعلومات شخصية وأن نشرها ينتهك الخصوصية، يجوز الكشف عنها إذا كانت المصلحة العامة في الإفراج عنها أكثر أهمية من مصلحة الخصوصية. ويستخدم هذا الاختبار في عدة بلدان، منها أيرلندا وسلوفينيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁹⁾.

3- التمييز الجنساني

29- يعد الوصول إلى المعلومات أمراً أساسياً لتمكين المرأة وقدرتها على التصرف، لكن أوجه عدم المساواة الهيكلية والقيود المحددة تجتمع لتقويضه⁽³⁰⁾. وتشمل الحواجز الهامة انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة الناجم عن عدم تكافؤ الفرص التعليمية، وعدم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، والأمية الرقمية، ومشاكل اللغة، وفق الدخل وفق الوقت، والمعايير الثقافية والقانونية التي ترى أنه من غير المناسب للمرأة أن تسعى للوصول إلى المعلومات من السلطات العامة، وعدم وجود سياسات متجاوبة⁽³¹⁾. فعلى سبيل المثال، لم تتمكن نساء الشعوب الأصلية في تشياباس بالمكسيك من الوصول إلى معلومات حيوية منقذة للحياة خلال جائحة كوفيد-19 لأنها قُدمت باللغة الرسمية للدولة، وهي لغة لا يتحدثونها⁽³²⁾.

30- وكثيراً ما تكون المعلومات ذات الأهمية الخاصة للمرأة، مثلاً المتعلقة بالعنف الجنساني، أو عدم المساواة في مكان العمل، أو الصحة الجنسية والإنجابية، غير متاحة أو قديمة أو يصعب العثور عليها. وتقيّد بعض الحكومات والجهات الفاعلة الخاصة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة والحقوق الإنجابية والجنسية، بما في ذلك الإجهاض المأمون، مما يتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان⁽³³⁾.

31- ويفتقر العديد من البلدان إلى البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، بما في ذلك البيانات المتعلقة بوصول المرأة إلى الإنترنت واستخدامها لها، على الرغم من اعتراف مجموعة الـ 20 ومنظمة التعاون

(27) محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، القضيتان C-37/20 وC-601/20، الحكم الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وانظر أيضاً الورقة المقدمة من مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد.

(28) Andres Knobel, "Dear European Court of Justice: you were played", Organized Crime and Corruption Reporting Project, 5 December 2022.

(29) David Banisar, *The Right to Information and Privacy: Balancing Rights and Managing Conflicts*, World Bank Institute Governance Working Paper (Washington, D.C., The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2011).

(30) انظر https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-03/CSW67_Agreed%20Conclusions_Advance%20Unedited%20Version_20%20March%202023.pdf.

(31) انظر الورقة المقدمة من رابطة الاتصالات التقديمية.

(32) انظر الورقة المقدمة من منظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة.

(33) انظر A/76/258.

والتنمية في الميدان الاقتصادي وتحالف الحرية على الإنترنت بالحاجة إلى هذه البيانات⁽³⁴⁾. ولا يتسق التمييز في الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي وفجوة البيانات الجنسانية مع التزام الدول بدعم المساواة بين الجنسين بموجب القانون الدولي وبموجب مختلف أهداف وغايات خطة عام 2030⁽³⁵⁾.

4- سوء تنفيذ القوانين والسياسات

32- يشكل سوء حفظ السجلات، وعدم كفاية القدرات والموارد، وارتفاع الرسوم، وعدم وجود رقابة مستقلة وفعالة، وعدم وجود آليات طعون أو عدم فعاليتها أو تكلفتها الباهظة، حواجز رئيسية أمام الوصول إلى المعلومات⁽³⁶⁾.

33- ولا تتضمن قوانين المعلومات في إندونيسيا وتايلاند والصين ومنغوليا ونيبال واليابان أحكاماً بشأن إدارة السجلات، كما أنها لا تتطلب وضع مبادئ توجيهية⁽³⁷⁾. وفي العديد من البلدان، لا يتلقى الموظفون العموميون تدريباً كافياً ويفتقرون إلى الموارد اللازمة للاستجابة للطلبات. وقد تكون المعلومات متأخرة وغير كاملة في بعض الحالات، حتى عندما تُنشر بشكل استباقي أو استجابة لطلب ما⁽³⁸⁾. وتكون الرسوم مرتفعة في بعض الأحيان، في حين أن الطعون بطيئة ومكلفة. ويشكل عدم استقلال هيئات الرقابة مشكلة رئيسية. وتظهر البيانات وجود علاقة بين آليات الرقابة المخصصة والمستقلة والتنفيذ والإنفاذ الفعالين لقوانين الحق في المعلومات⁽³⁹⁾.

34- ولما كانت معظم الدول لا تتعقب بشكل شامل طلبات المعلومات وحالات رفضها، فإن البيانات الموجودة غير كافية لقياس التقدم المحرز في الوصول إلى المعلومات على الصعيد الوطني. وهذا أيضاً يجعل من الصعب تقييم التقدم المحرز على الصعيد العالمي بشأن المؤشر 16-10-2⁽⁴⁰⁾.

باء - مسؤولية الشركات عن الكشف

35- تعترف المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بمسؤولية الشركات عن احترام الحق في الوصول إلى المعلومات فيما يتعلق بعملياتها وأنشطتها⁽⁴¹⁾. وتشجع خطة عام 2030 الشركات على اعتماد ممارسات مستدامة وبذل العناية الواجبة ونشر المعلومات. وتقر الإشارة في الغاية 16-10 من أهداف

(34) Beatrice Mariottini, "Report: the Italian presidency of the G20 and gender equality", Associazione italiana donne per lo sviluppo (AIDOS), 2022, Organisation for Economic Co-operation and Development, *OECD Toolkit for Mainstreaming and Implementing Gender Equality* (2018), and Freedom Online Coalition, "FOC Joint Statement on Digital Inclusion" (2020).

(35) لا يتوفر حالياً سوى 47 في المائة من البيانات المطلوبة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالمساواة بين الجنسين. انظر هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) "تحويل الوعود إلى أفعال: المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (2108)، متاح في <https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publication/s/2018/SDG-report-Gender-equality-in-the-2030-Agenda-for-Sustainable-Development-2018-en.pdf>

(36) UNESCO, "To recovery and beyond: 2021 UNESCO report on public access to information (SDG 16.10.2)" (Paris, 2022).

(37) انظر الورقة المقدمة من منظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة.

(38) انظر الورقة المقدمة من لجنة حقوق الإنسان في ملاوي.

(39) انظر الورقة المقدمة من اليونسكو.

(40) UNESCO, "To recovery and beyond".

(41) انظر A/HRC/17/31.

التمتية المستدامة إلى "وصول الجمهور إلى المعلومات"، بدلاً من الوصول إلى المعلومات العامة، بأن المعلومات الواردة من مصادر أخرى ينبغي أن تكون متاحة أيضاً إذا كانت ذات مصلحة عامة⁽⁴²⁾.

36- وتشترط الصكوك الإقليمية والقوانين واللوائح الوطنية بشكل متزايد من الكيانات الخاصة التي تتلقى أموالاً عامة أو تؤدي وظائف عامة كمتعاقد أو من خلال شركات بين القطاعين العام والخاص أن تقدم معلومات عن أنشطتها، إما مباشرة أو من خلال الهيئة التي تعاقدت معها⁽⁴³⁾.

37- وتماشياً مع إعلان المبادئ بشأن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات في أفريقيا، الذي اعتمدهت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، أدرج عدد من الدول الأفريقية في الأحكام الدستورية والقانونية الحق في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الكيانات الخاصة⁽⁴⁴⁾. وفي بعض البلدان، طُبِّقَ التزام الشركات بتوفير المعلومات على الكيانات الوطنية الخاضعة للتنظيم أو التي تتلقى تمويلًا أجنبياً أو التي هي احتكارات خاصة أو خدمات عامة مخصصة مثل المياه والاتصالات. ففي الأرجنتين، مثلاً، قضت المحكمة الإدارية الاتحادية بأن شركة "تيليفونيك دي أرجنتين المحدودة" مطالبة بنشر المعلومات المتعلقة بخدماتها الهاتفية⁽⁴⁵⁾.

38- وقد فرضت حكومات كثيرة التزامات على الشركات بالكشف عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر البيئية والصحية الناجمة عن التلوث والمواد الخطرة والكائنات المحورة وراثياً. وفي أكثر من 40 بلداً، توفر السجلات العامة معلومات عن التلوث والمواد الكيميائية السامة التي تطلقها المصانع لتستخدمها المجموعات الوطنية والمحلية التي ترصد غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والمياه والبيئة⁽⁴⁶⁾.

39- وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي، حدث توسع تدريجي في المتطلبات من توجيه الإبلاغ غير المالي⁽⁴⁷⁾، الذي لا ينص إلا على الكشف عن الآثار البيئية وغيرها من الآثار، إلى التوجيه المتعلق بالإبلاغ عن استدامة الشركات⁽⁴⁸⁾، الذي يتطلب من الشركات أن تكشف عن المخاطر البيئية والاجتماعية والإدارية (ويجري النظر في متطلبات إضافية)⁽⁴⁹⁾. وقد ذهب بعض البلدان إلى أبعد من ذلك في المطالبة بالكشف عن المعلومات. ففي النرويج، ينص قانون الشفافية على أن من حق الأفراد أن يطلبوا المعلومات من أي شركة نرويجية أو دولية كبيرة فيما يتعلق بممارساتها في مجال حقوق الإنسان⁽⁵⁰⁾.

(42) انظر الورقة المقمة من الاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات.

(43) African Commission on Human and Peoples' Rights, Declaration of Principles on Freedom of Expression and Access to Information in Africa (2019), principles 26, 29 and 30, and *Inter-American Model Law 2.0 on Access to Public Information* (OEA/Ser.D/XIX.12 2020), art. 3

(44) جنوب أفريقيا ورواندا وكينيا وموزامبيق وناميبيا. انظر، Access Info Europe and Centre for Law and Democracy, "Global right to information rating"، متاح في <https://www.rti-rating.org/>

(45) انظر الورقة المقدمة من حكومة الأرجنتين، وغرفة النقاضي الإدارية الاتحادية، *الرابطه المدنية للمساواة والعدالة ضد شركة "تيليفونيك أرجنتين المحدودة"*، قانون الأملبارو 16.986، القضية رقم 2020/91، 2 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(46) انظر A/HRC/30/40.

(47) التوجيه 2014/95/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

(48) التوجيه (EU) 2022/2464 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(49) اللائحة (EU) 2019/2088 الصادرة عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بشأن حالات الكشف المتصلة بالاستدامة في قطاع الخدمات المالية. ويجري التفكير في مزيد من التوسع في توجيه جديد، انظر <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52022PC0071>

(50) LOV-2021-06-18-99، المادتان 6 و7.

40- وعلى الرغم من أن التشريعات الإقليمية والوطنية توسع نطاق الحق في الوصول إلى المعلومات ليشمل كيانات القطاع الخاص، فإن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأنشطة الشركات التي لها تأثير على حقوق الإنسان كثيراً ما يكون، في الممارسة العملية، إشكالياً ومقيداً بشكل مفرط بدعوى السرية التجارية⁽⁵¹⁾. وعلى الرغم من أن نشر معلومات الشركات المتعلقة بالمخاطر البيئية أخذ في الازدياد، في غياب التزامات قانونية واضحة، فإن العديد من الشركات لا تنشر في كثير من الأحيان سوى معلومات محدودة ومضللة⁽⁵²⁾. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تأتي البيانات المنشورة في أشكال يصعب استخدامها أو في قواعد بيانات عالية التقنية لا يستطيع الفرد العادي استخدامها بطريقة مجدية⁽⁵³⁾. وفي نهاية المطاف، فإن الافتقار إلى الشفافية في الشركات انعكاس لضعف مؤسسات الدولة في إنفاذ القواعد ومساءلة الأعمال التجارية القوية.

جيم - الفجوة الرقمية

41- على الرغم من أن العديد من البلدان جعلت الوصول إلى الإنترنت حقاً قانونياً⁽⁵⁴⁾، فإن الدول فشلت بشكل مذهل في تحقيق الهدف المحدد في خطة عام 2030 والمتمثل في "تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020"⁽⁵⁵⁾.

42- وتشكل الفجوة الرقمية، أو الافتقار إلى توصيلية شاملة مجدية، عائقاً رئيسياً أمام الوصول إلى المعلومات. فما يُقدَّر بنحو 2,7 بليون شخص في جميع أنحاء العالم ليسوا موصولين بالإنترنت. وفي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، لا يستخدم الإنترنت سوى 36 في المائة من السكان⁽⁵⁶⁾. وغالبية أولئك الموصولين ليست لديهم توصيلية مجدية⁽⁵⁷⁾. والممارسات مثل الخدمات المجانية - حيث يكون الوصول دون مقابل ولكنه يقتصر على مواقع أو تطبيقات معينة - تحد من المعلومات التي يمكن للمستخدمين الوصول إليها، مما يمكن، مثلاً، أن يعيق قدرتهم على تدقيق الحقائق في سياق المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة⁽⁵⁸⁾.

43- والوصول إلى الإنترنت بين النساء أقل بكثير منه بين الرجال، وتتقاطع الفجوة الرقمية بين الجنسين داخل البلدان مع محاور تمييز أخرى. وهناك اختلافات كبيرة في اشتراك الهاتف المحمول والنوع الاجتماعي والعمر والاستخدام الحضري/الريفي⁽⁵⁹⁾. وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(51) <https://cer.org.za/wp-content/uploads/2019/09/ATI-Network-A/HRC/30/40>، الفقرة 17. انظر أيضاً [Shadow-Report-2018.pdf](https://www.unhcr.org/refugees/Shadow-Report-2018.pdf)، الفصل 3، والورقة المقدمة من مفوض حماية المعلومات والبيانات في ألبانيا.

(52) World Benchmarking Alliance, "Corporate human rights benchmark 2022: insights report" (2022).

(53) انظر الورقة المقدمة من شراكة التعاقد المفتوح.

(54) انظر الورقة المقدمة من حكومة الأرجنتين (القانون رقم 27.078)، ودستور المكسيك، المادة 6.

(55) الغاية 9-ج من أهداف التنمية المستدامة.

(56) الاتحاد الدولي للاتصالات، "قياس التنمية الرقمية: وقائع وأرقام 2022" (2022).

(57) "التوصيلية المجدية" هي مستوى التوصيلية الذي يمكن المستخدمين من الحصول على تجربة عبر الإنترنت آمنة ومرضية ومجزية ومثمرة بتكلفة معقولة. انظر الأمم المتحدة، مكتب مبعوث الأمين العام بشأن التكنولوجيا الرقمية، "تحقيق التوصيلية الرقمية الشاملة والمجدية: تحديد خط أساس وأهداف لعام 2030".

(58) Aishwarya Shaji, "Is zero-rating a threat to human rights?", Human Rights Pulse, 22 January 2022.

(59) انظر الورقة المقدمة من أمين المظالم في إكوادور.

يمكن أن توفر فرصاً هامة للأشخاص ذوي الإعاقة للانخراط والمشاركة في الحياة العامة⁽⁶⁰⁾، فإنهم يواجهون حواجز كبيرة تحول دون المشاركة والحصول على المعلومات، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها⁽⁶¹⁾. والوصول إلى الإنترنت أقل بكثير بين الأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁶²⁾. والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكازو) يحظر بشكل صريح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الوصول إلى المعلومات أو في المشاورات بطريقة تمييزية (المادة 4(9)).

44- والسبب الرئيسي وراء عدم المساواة في الوصول إلى الإنترنت هو القدرة على تحمل التكاليف، حيث تزيد تكلفة النفاذ إلى النطاق العريض 30 مرة في أقل البلدان نمواً عنها في البلدان المتقدمة. وذلك بدوره ناتج عن التفاوتات الهائلة في الاستثمار والأولويات التي تضعها في غير محلها الشركات والحكومات التي تسعى إلى زيادة تعزيز توصيلية من هم موصولين بالفعل بطريقة جيدة، في حين يُترك دون إمكانية وصول مجدية إلى الإنترنت أو دون إمكانية الوصول إليها على الإطلاق البلايين الذين كان من الممكن توصيلهم بشبكة الإنترنت مقابل جزء بسيط من ذلك المبلغ. ويبدو أيضاً أن الاستثمارات في التوصيلية من آلة إلى آلة تجتذب من الاستثمارات والاهتمام أكثر مما يجتذبه توصيل غير الموصولين⁽⁶³⁾.

45- ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام في المجتمعات غير الموصولة بالشبكات المجتمعية التي تنشئها وتملكها وتديرها المجتمعات المحلية نفسها. والشبكات المجتمعية، بوصفها شبكات محلية ذات تحكم ومحتوى محليين، تنطوي على إمكانات كبيرة لتمكين الفئات المهمشة وزيادة قدرتها، ومع ذلك لم تتلق حتى الآن سوى القليل من الدعم من الحكومات أو القطاع الخاص⁽⁶⁴⁾. ويمكنها أن تعطي صوتاً للأشخاص والمجتمعات المحرومة، وتخلق فرصاً للتعبير عنهم عن طريق خفض التكاليف، وتعزيز الوصول، وتشجيع أشكال جديدة من الصحافة⁽⁶⁵⁾. وفي بعض البلدان، أُنشئت مراكز مجتمعية لتيسير الوصول إلى المهارات الرقمية وتعزيزها في المناطق الحضرية والريفية الهامشية⁽⁶⁶⁾.

دال - الممارسات الجيدة

46- هناك أمثلة إيجابية على استخدام الأفراد والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لقوانين الحق في الوصول إلى المعلومات للمطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو التصدي للفساد وإساءة استخدام أموال التنمية. ففي المكسيك، مثلاً، تستخدم الجماعات المحلية القانون للمطالبة بالمعلومات المتعلقة بالحصول على الخدمات الصحية⁽⁶⁷⁾. وفي الهند، استخدم الباحثون البيانات المتعلقة بالجغرافيا المكانية والمشتريات والصحة لمراجعة الإنفاق الصحي العام في ولاية آسام ووجدوا أن الأموال لا تصل

(60) A/HRC/31/62، الفقرات 75-77.

(61) UNESCO Issue brief, "Access to information laws: a guarantee of inclusion and disability rights" (2021).

(62) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *Disability and Development Report: Realizing the Sustainable Development Goals by, for and with persons with disabilities*, 2018 (New York, 2019).

(63) Alison Gillwald, "South Africa is caught in the global hype of the fourth industrial revolution", The Conversation, 20 August 2019.

(64) انظر الورقة المقدمة من رابطة الاتصالات التقديمية.

(65) انظر الورقة المقدمة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(66) انظر الورقة المقدمة من أمين المظالم في إكوادور.

(67) انظر الورقة المقدمة من منظمة المادة 19: المركز الدولي لمناخضة الرقابة.

إلى المناطق التي تكون فيها الأمهات والأطفال في أمس الحاجة إليها⁽⁶⁸⁾. واستخدمت منظمات المجتمع المدني، بمفردها أو بشراكة مع هيئات حكومية، قوانين المشتريات والحق في المعلومة للحصول على المعلومات المتعلقة بالعقود وفضح الفساد⁽⁶⁹⁾.

47- وأدت الشفافية في أنظمة بيانات المشتريات العامة إلى اتخاذ قرارات إنفاق أفضل، مما أفاد عدداً أكبر بكثير من المواطنين، بمن فيهم النساء والفئات المهمشة. فعلى سبيل المثال، حسنت ولاية نويفو ليون المكسيكية الشفافية وإدارة مشاريع بنيتها التحتية بشكل كبير من خلال منصة رقمية مدعومة ببيانات مفتوحة وبدعم من تحالف أصحاب مصلحة متعددين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، لإشراك المواطنين والشركات⁽⁷⁰⁾.

48- وقد نجحت بعض المبادرات العالمية لأصحاب مصلحة متعددين في تعزيز المشاركة بين الدول والشركات والمجتمع المدني. وتوفر الشراكة من أجل حكومات منفتحة منبراً للدول لكي تعمل بشكل ديناميكي مع المجتمع المدني لتسهيل الإصلاحات من خلال البحث والتعلم والتوجيه والدعوة للممارسات الجيدة⁽⁷¹⁾. وتركز شراكة التعاقد المفتوح، وهي منظمة غير حكومية، على تحسين الشفافية في عمليات الشراء⁽⁷²⁾. ويعتمد عدد متزايد من البلدان معيار بيانات التعاقد المفتوح، الذي يسهل معايير البيانات المفتوحة مع المشتريات لتحسين الوصول والرصد.

49- ويحظى وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية، أي من يسيطر على الشركات "الوهمية" المجهولة الهوية، بدعم عدد متزايد من الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، باعتبار ذلك ممارسة جيدة تساعد على كشف الفساد والأموال غير المشروعة⁽⁷³⁾. والمبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية، وهي مبادرة لأصحاب مصلحة متعددين تضع معايير بشأن المعلومات التي ينبغي أن تنشرها البلدان والشركات في مجال الصناعات الاستخراجية، تتطلب من الشركات العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية في البلدان الأعضاء إتاحة ملكيتها النفعية للجمهور⁽⁷⁴⁾.

50- وهناك حالياً أكثر من 100 بلد ملتزم بفتح السجلات العامة⁽⁷⁵⁾. وكثيراً ما يستخدم الصحفيون ومنظمات المجتمع المدني السجلات العامة للمالكين المستفيدين للتحقيق في الفساد. ففي نيجيريا، يستخدم مكتب السجل العقاري للتعيين السجلات العامة لتحديد مالكي الشركات التي لديها عقود تعدين مع ديون سابقة غير مدفوعة ورفض الطلبات غير المناسبة. وفي كينيا، يتم استخدامها للإعلان عن ملكية الشركات التي تتلقى عقوداً حكومية⁽⁷⁶⁾. والشفافية مهمة أيضاً في إعادة الأصول المسروقة، حيث لا يساعد الوصول

(68) انظر الورقة المقدمة من شراكة التعاقد المفتوح.

(69) المرجع نفسه.

(70) المرجع نفسه.

(71) Suzanne J. Piotrowski, Daniel Berliner and Alex Ingrams, *The Power of Partnership in Open Government: Reconsidering Multistakeholder Governance Reform* (Cambridge, Massachusetts, The MIT Press, 2022).

(72) انظر الورقة المقدمة من شراكة التعاقد المفتوح.

(73) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Beneficial ownership information: supporting fair taxation and financial integrity", Policy Brief No. 148, January 2023.

(74) انظر الورقة المقدمة من المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية، و <https://eiti.org/eiti-requirements>، الشرط 2-5.

(75) انظر <https://www.openownership.org/en/map/>.

(76) Alanna Markle and Tymon Kiepe, "Who benefits? How company ownership data is used to detect (and prevent corruption)" Policy brief (EITI and Open Ownership, 2022).

إلى المعلومات ومشاركة منظمات المجتمع المدني والهيئات المستقلة على المضي قدماً في التحقيقات بفعالية فحسب، بل يمكن أن يضمن إعادة الأصول إلى الضحايا أو استخدامها لأغراض مفيدة اجتماعياً⁽⁷⁷⁾.

ثالثاً- الصوت كمشاركة في التنمية المستدامة

51- الصوت خاصية أساسية للحق في حرية التعبير، وهو، إلى جانب الوصول إلى المعلومات، يمنح الأفراد والمجتمعات القدرة على تشكيل الظروف التي تؤثر على حياتهم والمطالبة بالمساءلة. والصوت في هذا السياق هو الحق في تبادل المعلومات والأفكار، والتعبير عن وجهات نظر متنوعة، والمشاركة في عمليات صنع القرار، وانتقاد سياسات الحكومات والشركات وممارساتها، وفضح المخالفات دون خوف. والصوت، مقترناً بالوصول إلى المعلومات، يعزز الشفافية والمساءلة.

52- ومفهوم الصوت هذا، المتجذر جيداً في المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، معترف به أيضاً في خطة عام 2030. والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة يقر في غايته ومؤشراته بأن وجود مجتمع مدني قوي، وفضاء إعلامي مفتوح ومزدهر، وأطر قانونية ومؤسسية تعزز المشاركة والمساءلة في جميع مجالات الحياة العامة من السمات الأساسية للمجتمعات السلمية والعادلة والشاملة. وتعزز مختلف أهداف التنمية المستدامة الأخرى الصوت والمشاركة على المستوى الفردي والمجتمعي والاجتماعي والعالمي، وتشجع النهج الشاملة التي تعزز مشاركة النساء والشعوب الأصلية وغيرهم من السكان المحرومين⁽⁷⁸⁾.

53- ويبحث هذا الفرع السبل التي يتم بها تمكين الصوت ولكن أيضاً، للأسف، السبل التي يتم بها تثبيطه في كثير من الأحيان، والسبل التي يتم بها خنقه في بعض السياقات.

ألف- العوامل الداعمة للصوت

1- الالتزامات الدولية

54- أُدرجت في الاتفاقات الدولية والإقليمية المشاركة العامة المستتيرة، المعترف بها منذ أمد بعيد بوصفها ميسراً هاماً للتنمية المستدامة⁽⁷⁹⁾. وتتطلب الصكوك الدولية أيضاً من الدول أن تضمن "الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة"⁽⁸⁰⁾ للشعوب الأصلية في مشاريع التنمية من خلال عمليات "خالية من التخويف والإكراه والتلاعب والمضايقة"⁽⁸¹⁾.

(77) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "OHCHR recommended principles on human rights and asset recovery principles" (Geneva, 2022), principle 7.

(78) انظر، على سبيل المثال، الغاية 5-5 (كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة)، والغاية 6-ب (دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي)، والغاية 16-7 (ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات)، وغاية 16-8 (توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية).

(79) الاتفاقية الخاصة بإتاحة الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في صنع القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، 1998؛ الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2018؛ الاتفاقية الأفريقية المنقحة لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، 2003. انظر أيضاً إعلان ناي بي تاو بشأن رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لما بعد عام 2015.

(80) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169).

(81) A/HRC/39/62، الفقرة 20(أ).

55- وقد تعززت هذه الالتزامات بمعاهدات حديثة تسعى على وجه التحديد إلى حماية وتعزيز المشاركة المدنية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك اتفاق إسكازو، الذي لا يعزز المشاركة العامة المفتوحة والشاملة في جميع جوانب صنع القرار البيئي فحسب، بل يحمي أيضاً المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في القضايا البيئية على وجه التحديد⁽⁸²⁾. وتقوم لجنة آرهوس للامتثال برصد امتثال المعاهدة المكافئة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا الوسطى، وقد أنشأت آلية استجابة سريعة لحماية المدافعين عن البيئة⁽⁸³⁾.

56- ومن المسلم به أن تقييمات الأثر البيئي أداة معيارية يمكن للحكومات أن تشرك بها المجتمعات المحلية المتضررة في مشاريع إنمائية كبيرة⁽⁸⁴⁾. وهي مطلوبة في إطار العديد من المعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي⁽⁸⁵⁾ ومعاهدة أنتاركتيكا⁽⁸⁶⁾، وتفرضها معظم المؤسسات المالية الدولية كجزء من متطلبات الإقراض الخاصة بها⁽⁸⁷⁾. وفي بعض الظروف، وجدت محكمة العدل الدولية أن تقييمات الأثر البيئي تشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي⁽⁸⁸⁾.

57- وتأخذت مبادرات لأصحاب مصلحة متعددين للجمع بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل الاشتراك في وضع خطط تتعلق بالحوكمة⁽⁸⁹⁾، والصناعات الاستخراجية⁽⁹⁰⁾، وبناء الهياكل الأساسية⁽⁹¹⁾، وصيد الأسماك⁽⁹²⁾، والأدوية⁽⁹³⁾. وأكبر مبادرة من هذا القبيل، سبق ذكرها في هذا التقرير، هي الشراكة من أجل حكومات منفتحة، التي تضم 76 حكومة وأكثر من 100 عضو محلي⁽⁹⁴⁾.

(82) الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المادة 9.

(83) الاتفاقية الخاصة بإتاحة الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في صنع القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس).

(84) United Nations Environment Programme, *Guidelines for Conducting Integrated Environmental Assessments* (2019).

(85) المادة 14(1)، ومبادئ أكوي: كون التوجيهية الطوعية بشأن إجراء تقييمات الأثر الثقافي والبيئي والاجتماعي للمنشآت المقترح إقامتها، أو التي يحتمل أن تؤثر، في المواقع المقدسة وفي الأراضي والمياه التي تشغلها أو تستخدمها عادة الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية.

(86) بروتوكول معاهدة أنتاركتيكا المتعلق بحماية البيئة، المادة 8.

(87) انظر إطار الاستدامة لمؤسسة التمويل الدولية، المتاح في https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/sustainability-at-ifc/policies-standards/ifcsustainabilityframework_2012#SustainabilityPolicy

(88) مطحنتا اللب على نهر أوروغواي (الأرجنتين ضد أوروغواي)، الحكم، تقارير محكمة العدل الدولية لعام 2010، الصفحة 14؛ وبعض الأنشطة التي تقوم بها نيكاراغوا في المنطقة الحدودية (كوستاريكا ضد نيكاراغوا) وتشديد طريق في كوستاريكا على امتداد نهر سان خوان (نيكاراغوا ضد كوستاريكا)، الحكم، تقارير محكمة العدل الدولية لعام 2015، الصفحة 665.

(89) الشراكة من أجل حكومات منفتحة.

(90) المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية.

(91) المبادرة الخاصة بشفافية الهياكل الأساسية.

(92) انظر التقرير المقدم من المبادرة الخاصة بشفافية مصائد الأسماك.

(93) تحالف شفافية الأدوية.

(94) انظر المساهمة المقدمة من الشراكة من أجل حكومات منفتحة.

-2 المجتمع المدني

58- سواء في إطار ترتيبات أصحاب المصلحة المتعددين أو بشكل مستقل عنهم، قامت منظمات المجتمع المدني وشبكات الحركات الاجتماعية والنشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن البيئة والأرض والسكان الأصليين، بشكل استباقي، بإنشاء فضاءات في عمليات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. وتسهم هذه الجهات في تحديد وتشكيل الأولويات الإنمائية الوطنية، ورصد المشاريع والبرامج الإنمائية، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار، ونقد المشاريع الإنمائية، واقتراح نهج بديلة.

59- وخبرتها المحددة وعلاقات الثقة والروابط التي تجمعها بالمجتمعات المحلية تجعل منها دعاء فعالين وشركاء قيمين ومحاورين مهمين. ففي أوغندا، مثلاً، اضطلع المجتمع المدني بدور رائد في مطالبة السلطات بمزيد من الشفافية بشأن التزامات الديون السيادية وأداء المشاريع الممولة بالديون⁽⁹⁵⁾. وفي إندونيسيا، تعاونت منظمة رصد الفساد، وهي منظمة غير حكومية، مع اللجنة الحكومية للقضاء على الفساد من أجل تحسين الوصول عبر الإنترنت إلى المعلومات المتعلقة بال عقود وبناء قدرات الصحفيين والباحثين وغيرهم من المنظمات غير الحكومية على تحديد المخالفات وإبلاغ السلطات بها لاتخاذ الإجراءات اللازمة⁽⁹⁶⁾.

60- وعلى الصعيد الدولي، يوفر رصد المجتمع المدني لأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها نقطة مقابلة تشتد الحاجة إليها لرصد وإبلاغ الحكومات والهيئات الحكومية الدولية. وكمثال على ذلك، يوفر تسليط الضوء السنوي على التنمية المستدامة تقريراً موازياً عالمياً عن الأهداف، إذ لا يلفت الانتباه إلى الإنجازات فحسب، بل أيضاً إلى الحواجز الهيكلية والنظمية التي تعترض التقدم ويقترح الحلول⁽⁹⁷⁾.

-3 دور وسائل الإعلام

61- تفي وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والمتنوعة والتعددية بحق الجمهور في المعرفة وكذلك حق الفرد في حرية التعبير. وقد اعترف بها العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان كدعامة أساسية للديمقراطية والتنمية المستدامة⁽⁹⁸⁾.

62- وفي وقت مبكر يعود إلى عام 1952، لاحظت الجمعية العامة في قرارها 633 (د-7) أن تطوير وسائل الإعلام يسهم إسهاماً كبيراً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب. ووسائل الإعلام ذات المصلحة العامة معلم ورسول بين الحكومات والمجتمعات المحلية. ووسائل الإعلام المجتمعية التي تقوم

(95) انظر الورقة المشتركة المقدمة من الاتحاد الوطني لمؤسسات العمل الاجتماعي (بوليفيا - دولة - المتعددة القوميات)، والاتحاد الكولومبي للمنظمات غير الحكومية (كولومبيا)، وإجراءات مكافحة الظلم الاجتماعي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، ومنظمة التنبيه الكونغولي للبيئة وحقوق الإنسان (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، واتحاد منظمات حقوق الإنسان الإثيوبية، والمركز الإندونيسي للقانون البيئي، ومنظمة البديل والقدرات (المكسيك)، واتحاد المنظمات غير الحكومية في نيبال، ومؤسسة إيبون الدولية (الفلبين)، والاتحاد الوطني لمحمي الشعوب (الفلبين)، والتحالف من أجل الرصد المالي (أوغندا)، والمركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح (الولايات المتحدة).

(96) انظر الورقة المقدمة من شراكة التعاقد المفتوح.

(97) Global Civil Society Report on the 2030 Agenda and the SDGs, *Spotlight on Sustainable Development 2021: Demanding justice beyond rhetoric – Time to overcome contradictions and hypocrisy in the COVID-19 crisis* (2021)

(98) انظر، على سبيل المثال، قرارات الجمعية العامة 173/76 و157/74 و175/72 و162/70 و185/69 و163/68، وقرارات مجلس حقوق الإنسان 18/45 و6/39 و2/33 و5/27 و12/21.

وتدار على أساس محلي مفيدة في التعبير عن احتياجات المجتمع المحلي وقضاياها وهي محمية وميسرة بموجب القانون في عدد من البلدان⁽⁹⁹⁾.

63- وتؤدي الصحافة الاستقصائية دوراً رقابياً حيوياً، حيث تكشف انتهاكات حقوق الإنسان والأضرار البيئية والجريمة المنظمة والفساد وتدفقات الأموال والأسلحة غير المشروعة، التي تحبط بشكل مباشر وغير مباشر التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكشفت التقارير الاستقصائية المتعلقة بالاستجابة لجائحة كوفيد-19 عن فساد ورشوة بقيمة بلايين الدولارات في جميع أنحاء العالم⁽¹⁰⁰⁾.

64- وفي كثير من الحالات، أدت التقارير الإعلامية عن المخالفات إلى إطلاق حملات عامة من أجل المساواة وحث صناعات السياسات على إدخال إصلاحات. ومن الأمثلة المهمة على ذلك وثائق بنما، التي عملت فيها أكثر من 100 مؤسسة إعلامية معاً لتحليل وكشف قصص من قواعد بيانات مسربة تحتوي على 11,5 مليون وثيقة حول أصول مسروقة أو غير خاضعة للضريبة ومخططات تهرب وتجنب ضريبي معقدة. وكشفت أيضاً عن كيفية تورط شركات وهمية سرية معقدة في الاستيلاء على الأراضي وتشريد السكان وإزالة الغابات وحرث الضباب القاتلة⁽¹⁰¹⁾. وأسفرت عن استقلالات وتحقيقات ومحاكمات⁽¹⁰²⁾، فضلاً عن غرامات ودفع أكثر من مليار دولار من الضرائب غير المدفوعة⁽¹⁰³⁾. وأدت إلى سن قوانين جديدة بشأن ضمان شفافية الملكية النفعية للشركات. واكتسب الإنصاف الضريبي أهمية أكبر في المناقشات العامة وأدى إلى صدور قرار الجمعية العامة 244/77.

65- وكان المبلغون عن المخالفات مصدراً رئيسياً للمعلومات المقدمة للصحفيين في العديد من التحقيقات العالمية، لكنهم لا يزالون غير محميين ومعرضين للانتقام في غياب حماية كافية في معظم الولايات القضائية، على الرغم من توصيات الهيئات الإقليمية في أفريقيا والأمريكيتين وأوروبا التي تدعو الدول إلى اعتماد قوانين شاملة لحماية المبلغين عن المخالفات⁽¹⁰⁴⁾.

باء - مثبطات الصوت

1- الاعتداءات والأعمال الانتقامية

66- تشكل التهديدات الموجهة إلى الصحفيين والناشطين والاعتداءات التي تستهدفهم واحتجازهم التعسفي وقتلهم أكبر المثبطات لحرية التعبير والمشاركة الكاملة. والإحصاءات دامغة في هذا السياق.

(99) انظر المساهمة المقدمة من حكومة المكسيك.

(100) انظر <https://www.occrp.org/en/impact-to-date>.

(101) Jake Bernstein, *Secrecy World: Inside the Panama Papers Investigation of Illicit Money Networks and the Global Elite* (New York, Henry Holt, 2017), and Scilla Alecci, "Leaked records reveal offshore's role in forest destruction", International Consortium of Investigative Journalists, 8 November 2017.

(102) Lucas Graves and Nabeelah Shabbir, "Gauging the global impacts of the 'Panama Papers' three years later", Reuters Institute for the Study of Journalism, March 2019.

(103) Sean McGoey, "Panama Papers revenue recovery reaches \$1.36 billion as investigations continue", International Consortium of Investigative Journalists, 6 April 2021.

(104) انظر A/70/361؛ وإعلان المبادئ بشأن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات في أفريقيا (2019)، المبدأ 35؛ ومنظمة الدول الأمريكية، القانون النموذجي لتيسير وتشجيع الإبلاغ عن أفعال الفساد وحماية المبلغين عن المخالفات والشهود (2013)؛ ومجلس أوروبا، التوصية 7(2014)CM/Rec الصادرة عن لجنة الوزراء إلى الدول الأعضاء بشأن حماية المبلغين عن المخالفات؛ والاتحاد الأوروبي، التوجيه 2019/1937 (EU) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بشأن حماية الأشخاص الذين يبلغون عن انتهاكات قانون الاتحاد.

فوقاً لليونسكو، توفي 455 صحفياً أثناء عملهم بين عامي 2016 و 2021 وسُجِنَ مئات آخرون⁽¹⁰⁵⁾. وفي تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022، يلاحظ أن عام 2021 شهد 320 اعتداءً مميتاً على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين في 35 دولة⁽¹⁰⁶⁾.

67- وكان أكثر من نصف النشطاء في مجال حقوق الإنسان الذين قتلوا على الصعيد العالمي في عام 2021 من المدافعين عن الأرض أو البيئة أو حقوق السكان الأصليين⁽¹⁰⁷⁾. قُتِلَ المدافع عن السكان الأصليين برونو أروجو بيريرا والصحفي البريطاني دوم فيليبس أثناء توثيق جهود المدافعين عن حقوق السكان الأصليين لمكافحة صيد الأسماك والتعدين غير القانونيين في منطقة الأمازون البرازيلية⁽¹⁰⁸⁾. وفي هندوراس، قُتِلَت، في عام 2016، بيرتا كاسيريس، التي قادت احتجاجات ضد بناء سد يهدد الأراضي التقليدية والموارد المائية لمجتمع لينكا. وأدين شخص واحد بعد خمس سنوات، لكن من دبروا قتلها ما زالوا طلقاء⁽¹⁰⁹⁾.

68- وقتل النشطاء والصحفيين مع الإفلات من العقاب هو أبشع أشكال الرقابة⁽¹¹⁰⁾. ووفقاً لليونسكو، تمر 9 حالات من أصل 10 من هذه الحالات دون عقاب. ويزدهر الإفلات من العقاب بسبب المصالح الخاصة القوية التي تقف وراء الجرائم. وهو يحرم عائلات الضحايا من العدالة، ويشجع الجناة، ويهدد بتخويف الآخرين لكي يلوذوا بالصمت. ويشكل عدم التصدي للإفلات من العقاب انتهاكاً للالتزام الدولي للدول بحماية الحق في الحياة. وهو أيضاً فشل في احترام الالتزام السياسي الذي قطعتة الدول على نفسها بموجب خطة عام 2030 بشأن سلامة الصحفيين والنشطاء.

69- وتُستهدَف نسبة متزايدة من الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات السياسيات والقيادات النسوية باعتداءات إلكترونية شرسة ومنسقة وذات طبيعة جنسية للغاية وخبيثة⁽¹¹¹⁾.

70- وهناك أيضاً أدلة متزايدة على قيام الحكومات بمراقبة رقمية موجهة للصحفيين الاستقصائيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، باستخدام برامج تجسس متطورة للغاية واقتحامية⁽¹¹²⁾. وهذه المراقبة لها تأثير مخيف ليس على الصحفيين فحسب، بل أيضاً على مصادرهم.

71- وفي بعض السياقات، سعت السلطات إلى التنديد علناً بالصحفيين ومنظمات المجتمع المدني والناشطين ووصمهم وتشويه سمعتهم، مما يعرض أمنهم للخطر أو يعرضهم للتهديدات والعنف من قبل الآخرين. فعلى سبيل المثال، هناك تقارير تفيد بأن الناشطين في الفلبين الذين ينتقدون التكاليف البيئية

(105) اليونسكو، "الصحافة منفعة عامة: الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام، التقرير العالمي 2021/2022 (باريس، 2021).

(106) انظر <https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022.pdf>, p. 58.

(107) انظر A/HRC/46/35.

(108) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "مذكرات إحاطة بشأن البرازيل: اختفاء صحفي ومدافع عن حقوق الشعوب الأصلية"، 10 حزيران/يونيه 2022.

(109) انظر UA HND2020/2، في <https://www.globalwitness.org/en/blog/remembering-bertha-caceres-seven-years-on-the-fight-for-justice-continues/> و <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2016/03/indigenous-peoples-un-expert-condemns-killing-rights-defender-bertha-caceres>.

(110) انظر، على سبيل المثال، AL HTI 1/2022.

(111) انظر A/76/258 والورقتين المقدمتين من اليونسكو ورابطة الاتصالات التقدمية.

(112) A/HRC/50/29، الفقرات 43-50. انظر أيضاً الورقة المقدمة من مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد.

والاجتماعية لمشاريع التنمية أو يدافعون عن المجتمعات المحلية المهمشة قد تم "وسمهم باللون الأحمر" على أنهم إرهابيون أو متعاطفون مع الشيوعية، مما يعني أنهم يشكلون تهديداً للأمن القومي⁽¹¹³⁾.

2- تسليح القانون

72- كثيراً ما تُستخدم قوانين مكافحة الإرهاب والأمن القومي والجرائم السيبرانية وحتى ضريبة الدخل والجرائم المالية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والمبلغين عن المخالفات والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني لتهديدهم وتخويفهم ومعاقتهم⁽¹¹⁴⁾.

73- وتعرض المنظمات غير الحكومية وقادة المجتمعات المحلية والمؤسسات الإعلامية والصحفيون بشكل متزايد للاستهداف من قبل شخصيات تجارية وسياسية قوية بدعاوى تشهير تافهة أو كيدية تسعى للحصول على تعويضات باهظة. والهدف من تلك الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد إجراءات المشاركة العامة ليس بالضرورة كسب الدعوى القضائية ولكن تشتيت انتباه من تتم مقاضاتهم من أشخاص أو منظمات وتخويفهم وإسكاتهم واستنفاد مواردهم ومعنوياتهم، وتخويف الآخرين لإسكاتهم⁽¹¹⁵⁾. ووجدت دراسة استقصائية لهذه الحالات أن أكثر من نصفها استهدف الدعوة المتعلقة بالبيئة، وأن ثلثاً آخر أو نحو ذلك كان ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق العمال⁽¹¹⁶⁾.

74- وقد وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا أن هذه الدعاوى القضائية تنتهك الحق في حرية التعبير⁽¹¹⁷⁾. واعتمد عدد من الحكومات، بما فيها حكومات أستراليا وكندا وليتوانيا، وبعض الولايات القضائية في الولايات المتحدة، تشريعات لردع هذه الدعاوى القضائية. وينظر الاتحاد الأوروبي في إصدار توجيه⁽¹¹⁸⁾، ويقوم مجلس أوروبا بصياغة توصية⁽¹¹⁹⁾.

3- الحواجز التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة

75- كما هو الحال فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات المذكورة أعلاه، تقيد مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والتنمية طبقات متعددة من التمييز وعدم المساواة وعدم الإنصاف، تتراوح بين المعايير الاجتماعية والثقافية والقانونية التمييزية والفقر، وانخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، والافتقار إلى المهارات اللغوية، والوصول إلى الإنترنت أو المهارات الرقمية، وارتفاع مستويات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس على شبكة الإنترنت وخارجها⁽¹²⁰⁾. والرقابة الجنسانية منتشرة، حيث تتعرض أصوات النساء للقمع من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية والخاصة.

(113) انظر AL PHL 1/2021.

(114) انظر AL USA 2/2020 و AL PHL 12/2018 انظر أيضاً الورقة المقدمة من مؤسسة إيون الدولية.

(115) انظر الأوراق المقدمة من حكومة سلوفاكيا، ومشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، واليونيسكو، ولورا كنوبفيل.

(116) International Center for Not-for-Profit Law, *Protecting Activists from Abusive Litigation: SLAPPs in the Global South and How to Respond* (2020), and AL THA 3/2020.

(117) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ميمو ضد روسيا، الطلب رقم 10/2840، الحكم الصادر في 15 آذار/مارس 2022، والمحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا، شركة "ملكية موارد الرمال المعدنية المحدودة" وشركة أخرى ضد كريستين رينل وآخرين، القضية رقم CCT 66/21، الحكم الصادر في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(118) انظر <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52022PC0177>.

(119) انظر <https://www.coe.int/en/web/freedom-expression/msi-slp>.

(120) انظر A/76/258 والورقة المقدمة من منظمة المادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة.

76- ويشكل العنف الجنساني وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة على المنصات الرقمية عائقاً كبيراً أمام قدرة المرأة على التحدث والمشاركة والتنظيم عبر الإنترنت⁽¹²¹⁾. والذين لديهم هويات مهمشة متقاطعة، مثل النساء المنحدرات من أصل أفريقي، ونساء السكان الأصليين، ونساء الداليت، والنساء المهاجرات، والنساء من مجتمع الميم، والنساء ذوات الإعاقة، هم أكثر عرضة للإسكات أو الاستبعاد على شبكة الإنترنت وخارجها⁽¹²²⁾.

77- وتؤدي جماعات حقوق المرأة دوراً مهماً في النضال من أجل المساواة بين الجنسين وفي تعزيز قدرة المرأة على التصرف. ولقد تعرضت هذه الجماعات لضغوط مع تقلص الحيز المدني في عدد من البلدان، والمثال الأكثر فظاعة هو أفغانستان، حيث تم محو الوجود العام للمرأة تماماً من قبل طالبان.

4- الحواجز التي تحول دون مشاركة المجتمعات المحلية للسكان الأصليين

78- تقاعست دول كثيرة عن احترام حقوق السكان الأصليين في المشاركة في الصكوك الدولية والإقليمية. وترفض بعض البلدان حتى الاعتراف بوجود مجتمعات السكان الأصليين، وتحددها بعبارات قانونية ملتوية لتجنب الالتزامات⁽¹²³⁾. وكما ذكر أعلاه، يتعرض من ينتمون إلى مجتمعات السكان الأصليين ويسعون إلى الدفاع عن أراضيهم وحقوقهم البيئية وغيرها من الحقوق لخطر المضايقة والتهديدات والعنف بشكل متزايد⁽¹²⁴⁾.

79- وغالباً ما تكون الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة وعداً فارغاً. ففي كثير من الأحيان، لا تُبلّغ المجتمعات المحلية بالقرارات والعمليات المتعلقة بالتزامات التشاور والطعون. وكثيراً ما لا تتعامل العمليات بشكل كاف مع المجتمعات المحلية ولا تمنحها السلطة الكاملة لاختيار المشاركة أو عدم المشاركة أو رفض خطط التنمية⁽¹²⁵⁾. وكمثال على ذلك، فإن مشروع القانون في البرازيل الذي يسعى إلى تهيئة الظروف لأنشطة المعادن والهيدروكربون والطاقة الكهرومائية على أراضي الشعوب الأصلية لا يتوخى أي وسيلة لإدراج آراء الفئات المتضررة بشأن الآثار التي تعاني منها وسبل الانتصاف⁽¹²⁶⁾. وعلاوة على ذلك، لم يصدق سوى 24 بلداً على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169).

80- وغالباً ما تكون تقييمات الأثر البيئي أدوات غير فعالة لإشراك مجتمعات السكان الأصليين لأنها تكون في كثير من الحالات وثائق تقنية للغاية وغير مفهومة وغير متاحة أو لا يمكن الوصول إليها باللغات المحلية، ولا تسمح بشكل كافٍ للمجتمعات المتأثرة بتحديد شكل المشاريع⁽¹²⁷⁾. وتدعي جماعات

(121) انظر A/76/258.

(122) انظر AL IND 1/2022.

(123) Inter-American Commission on Human Rights, *Right to Self-Determination of Indigenous and Tribal Peoples* (2021), chap. 4, and International Work Group for Indigenous Affairs, "Indigenous Peoples in Myanmar", available at <https://iwgia.org/en/myanmar>

(124) انظر المدخلات التي تلقتها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، المتاحة في <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/free-prior-and-informed-consent-report-releases/2023/02/mexico-must-clarify-fate-and-whereabouts-human-rights-defenders-ricardo>

(125) انظر AL THA 4/2021 و AL DNK 2/2021 و AL NAM 2/2021 و AL CAN 2/2022.

(126) انظر OL BRA 4/2022.

(127) انظر، على سبيل المثال، Synda Obaji, "Environmental impact assessments don't work in Nigeria: here's why", The Conversation, 1 September 2022, and Joseph Foti and Lalanath de Silva, "A seat at the table: including the poor in decisions for development and environment", World Resources Institute (2010).

المجتمع المدني أن مؤسسات تمويل التنمية، التي تمول العديد من المشاريع الكبرى في البلدان النامية، كثيراً ما تتبع نهجاً من أعلى إلى أسفل إزاء تطوير المشاريع، ولا تتعامل إلا بشكل سطحي مع المجتمعات المحلية في انتهاك لسياساتها الخاصة المتعلقة بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي⁽¹²⁸⁾.

5- حالات إغلاق الإنترنت وتعطيلها

81- على الرغم من الالتزام الوارد في خطة عام 2030 بإتاحة شبكة الإنترنت للجميع وجعلها في متناولهم، فرضت الحكومات حالات إغلاق أو إبطاء للإنترنت أو حجبت الاتصالات المتنقلة لفترات منقطعة أو طويلة في 74 دولة في السنوات الخمس الماضية⁽¹²⁹⁾. وقد حدثت حالات التعطيل في أغلب الأحيان في سياق النزاعات والعمليات المسلحة والاضطرابات السياسية والاحتجاجات الواسعة النطاق والانتخابات والامتحانات⁽¹³⁰⁾.

82- ولا تؤدي حالات تعطيل الإنترنت إلى تقويض حرية التعبير والتجمع السلمي فحسب، بل لها أيضاً عواقب سلبية وخيمة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فتعطل التعليم والصحة والخدمات الإلكترونية الأساسية الأخرى، فضلاً عن الأنشطة المالية والتجارية والصناعية وحياة الناس اليومية. ففي ولاية تيغراي في إثيوبيا، مثلاً، أدى إغلاق الإنترنت لأكثر من عامين إلى تعطيل الاتصالات والخدمات الاجتماعية الأساسية والمساعدات الإنسانية، وتسبب في محنة كبيرة للسكان المدنيين⁽¹³¹⁾.

83- ويشكل قيام الدول بتعطيل متعمد للوصول إلى الإنترنت تدخلاً غير متناسب في الحق في حرية التعبير⁽¹³²⁾. وقد اعتبرت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمحاكم الإقليمية أن الإغلاق الشامل للإنترنت والحجب العام للخدمات وترشيحها يشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان⁽¹³³⁾.

6- المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة

84- غطت المقررة الخاصة على نطاق واسع في مواضع أخرى مخاطر المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة على حقوق الإنسان والتوصيات المتعلقة بمعالجة المشاكل⁽¹³⁴⁾. ونظراً لتأثيرها الخطير على التنمية المستدامة، فإنها تود أن تذكر بأربع نقاط.

85- أولاً، تشكل المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة عبر الإنترنت تهديداً خطيراً، ليس لحرية التعبير فحسب، بل أيضاً للحياة والصحة والمساواة بين الجنسين والاستجابة الفعالة لتغير المناخ والأزمات الإنسانية ومجموعة من القضايا الأخرى ذات الصلة بالتنمية المستدامة. ومن خلال تآكل ثقة الناس في

(128) انظر الورقات المقدمة من حملة المدافعين في التنمية ومنظمة "الرقيب" ومنظمة الدعاة الخضر الدولية.

(129) انظر www.accessnow.org/keepiton/#coalition.

(130) انظر A/HRC/50/55. وانظر أيضاً AL IRN 37/2021.

(131) انظر <https://www.ohchr.org/en/2021/11/tigray-conflict-report-calls-accountability-violations-and-abuses-all-parties>.

(132) الإعلانات المشتركة للمقررة الخاصة مع الآليات الإقليمية بشأن حرية التعبير الصادرة في الأعوام 2011 و2015 و2016 و2018 و2019 و2020، متاحة على موارد المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وA/HRC/RES/32/13، الفقرة 10.

(133) انظر قراري مجلس حقوق الإنسان 20/44 و7/38، ومحكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيراب ضد جمهورية نيجيريا الاتحادية، الطلب رقم ECW/CCJ/APP/23;24;26&29/21، الحكم الصادر في 14 تموز/يوليه 2022. وانظر أيضاً موجز صديق المحكمة الذي أعدته المقررة الخاصة، المتاح على الموقع <https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-freedom-of-opinion-and-expression/comments-legislation-and-policy>.

(134) انظر A/HRC/47/25. تشير المعلومات المضللة إلى النشر المتعمد لمعلومات خاطئة أو مضللة، في حين أن المعلومات المغلوطة تعني نشر معلومات خاطئة دون وعي أو نية خبيثة. وانظر أيضاً A/77/288.

المؤسسات والمعرفة العلمية، فإنها لا تؤدي إلى تفاهم المشاكل فحسب، بل أيضاً إلى تقويض استجابات السياسات وتسهم في استقطاب البيئة السياسية⁽¹³⁵⁾.

86- وغالباً ما تستهدف المعلومات المضللة عبر الإنترنت العلماء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأقليات الإثنية والمجموعات القائمة على الهوية الجنسية، ويمكن أن تسهم في العنف والكراهية والتمييز. وتسعى المعلومات المضللة ذات البعد الجنساني إلى تشويه سمعة النساء وتخويفهن لكي لا يتحدثن بحرية عبر الإنترنت ومنع الآخرين من الوصول إلى الأفكار والآراء التي قد يشاركنها فيما عدا ذلك⁽¹³⁶⁾.

87- ثانياً، عندما تكون هناك فجوة في المعلومات، يلجأ الناس عموماً إلى شبكات التواصل الاجتماعي، حيث تزدهر المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. ومن الطرق الجيدة لمواجهة ذلك أن تعزز الحكومات شفافيتها وأن تخبر المواطنين بشكل استباقي⁽¹³⁷⁾. وغالباً ما يدعم الكشف الاستباقي تنفيذ السياسات وتعزيز مساءلة الحكومة، مما يساعد على بناء ثقة الجمهور. ويقع على عاتق الدول الالتزام بإصدار معلومات صادقة وواقعية يمكن التحقق منها. وينبغي لها ألا تدلي ببيانات تعرف أو ينبغي أن تعرف بشكل معقول أنها خاطئة⁽¹³⁸⁾ كما ينبغي لها ألا ترعى هذه البيانات أو تشجعها أو تنشرها.

88- ثالثاً، إن استخدام قوانين "الأخبار الزائفة" لتقييد حرية الإعلام أو تجريم التعبير عبر الإنترنت بدعوى الزيف لا يتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى نتائج عكسية في مكافحة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. وينشئ وقف التدفق الحر لمصادر الأخبار المتنوعة مزيداً من عدم الثقة، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة بدلاً من معالجتها. وتسمح وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والمتنوعة والتعددية بالتحقق من صحة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وبناء ثقة الجمهور⁽¹³⁹⁾.

89- رابعاً، ينبغي أن يحترم تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي المعايير الدولية لحرية التعبير. وينبغي أن يشجع الشركات على اعتماد سياسات تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، ويضمن الشفافية وسبل انتصاف مناسبة للمستخدمين. ويشكل ما للخوارزميات وأنظمة التصنيف وتصميم المنصات من أدوار في تضخيم المعلومات المضللة مصدرها من مصادر القلق ذات الصلة. ويمكن أن يساعد التنظيم من خلال مطالبة الشركات بإجراء تقييمات للمخاطر ومراجعة الحسابات وغير ذلك من أشكال الشفافية التنظيمية. وتعد القوانين المتعلقة بجمع البيانات وممارسات معالجتها بما يتماشى مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة أمراً حيوياً لمعالجة المخاوف المتعلقة بنموذج أعمال المنصات⁽¹⁴⁰⁾.

(135) انظر، على سبيل المثال، Dietram A. Scheufele and Nicole M. Krause. "Science audiences, misinformation, and fake news", Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, vol. 116, No. 16 (16 April 2019).

(136) انظر A/76/258. وانظر أيضاً الورقة المقدمة من رابطة الاتصالات التقدمية.

(137) انظر <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2020/03/covid-19-governments-must-promote-and-protect-access-and-free-flow>

(138) انظر A/HRC/47/25.

(139) المرجع نفسه.

(140) انظر A/77/288.

90- وأخيراً، يؤدي محو الأمية الإعلامية والمعلوماتية والرقمية إلى تمكين الناس وبناء قدرتهم على الصمود للمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة⁽¹⁴¹⁾. وقد أطلقت عدة بلدان برامج وحملات تشير إلى الممارسات الجيدة الناشئة⁽¹⁴²⁾. وهي تستحق أولوية أعلى في خطط التنمية الوطنية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

91- هذه أوقات عصيبة لحرية التعبير. والآثار المترتبة على التنمية المستدامة كبيرة ويجب معالجتها على وجه الاستعجال.

92- وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 97 في المائة من سكان العالم اليوم يعيشون في بلدان الحيز المدني فيها إما مغلق أو مكبوت بشدة أو معوق أو مضيق⁽¹⁴³⁾. ويعني تقلص الحيز المدني أن المجتمعات المهمشة، مثل الشعوب الأصلية والنساء اللاتي يعشن في الفقر والأفراد ذوي الإعاقة، أقل قدرة على تنظيم أنفسهم والتعبير عن مخاوفهم. وما زال أولئك الذين تعهدت خطة عام 2030 بعدم تركهم خلف الركب هم أقل من يُسمع صوتهم في صنع القرار، وأكثر من يُستبعدون من الوصول إلى المعلومات، وأكثر من يتعرضون للمضايقة والتمييز والعنف.

93- وأولئك الذين يتجرون على قول الحقيقة للسلطة أو تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان والفساد والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية يتعرضون للرقابة أو التخويف أو المحاكمة أو الاعتداء أو القتل مع الإفلات من العقاب. وعلى الرغم من أن بعض الخطوات الهامة اتخذت لتأكيد الحق في الحصول على المعلومات، فإن ثقافة السرية الرسمية، والثغرات الخطيرة في نطاق القوانين وتنفيذها، والافتقار إلى القدرات والموارد، وعدم المساواة في الوصول إلى الإنترنت، قد طغت على المكاسب.

94- والدول التي تعلن بأعلى صوتها دعمها لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي أيضاً من بين الدول التي تقع بأشد قوتها الحق في المعلومات وفي التعبير والمشاركة الذي تشجعه خطة عام 2030. وكلما تم تقييد المجتمع المدني ووسائل الإعلام، مُنع الوصول إلى المعلومات بانتظام، وقُمت المعارضة، وأدى التعتيم والإفلات من العقاب والاستبداد إلى تآكل ثقة الجمهور والمساءلة الديمقراطية، وأصبحت الجهود المبذولة للحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز الإدماج والسعي لتحقيق الاستدامة أكثر صعوبة.

95- وعلى العكس من ذلك، فإن الممارسات والنتائج الجيدة في مجال التنمية المستدامة آخذة في الظهور حيث بنت شراكات أصحاب مصلحة متعددين الشفافية والثقة، وتمكنت وسائل الإعلام من العمل بحرية واستقلالية لفضح الفساد والمخالفات، وتمتع المجتمع المدني بالحيز المطلوب للمشاركة في عمليات التنمية والمساهمة بالأفكار والآراء والمعلومات.

96- وقد أنشأت نقطة منتصف الطريق لخطة عام 2030، مقترنة بتحديات التعافي بعد الجائحة والأزمات العالمية، ضرورة جديدة للاستثمار في التنمية المستدامة. وتعتقد المقررة الخاصة أن أحد أكثر "الاستثمارات" تأثيراً التي يمكن أن تقوم بها الدول يتمثل في دعم حرية التعبير كعامل حفاز وعنصر لا يتجزأ من عناصر التنمية المستدامة. ويجب على الدول أن تحترم الحق في حرية التعبير وتحميه

(141) قرار الجمعية العامة 267/75.

(142) انظر <https://en.unesco.org/creativity/policy-monitoring-platform/media-literacy-finland-national>

(143) CIVICUS Monitor, *People Power Under Attack* 2022.

وتفي به بشكل كلي. ويجب ضمان كل من المعلومات والصوت بنفس القدر من الصرامة إن أريد لعمليات التنمية المستدامة أن تكون فعالة وشاملة وتشاركية وخاضعة للمساءلة.

التوصيات

97- ينبغي للدول أن تحمي من هم في الخطوط الأمامية للنضال من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المجتمعات المحرومة والمدافعون عن حقوق الإنسان (بمن فيهم المدافعون عن البيئة والأرض وحقوق السكان الأصليين) والصحفيون.

98- يجب على الدول أن تحقق بشكل فعال ونزيه ومستقل وفوري مع جميع من يهددون المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنشطاء أو يضايقونهم أو يعتدون عليهم أو يقتلونهم، وأن تحاكم من يفعل ذلك.

99- ينبغي اعتماد قوانين وسياسات محددة لمنع الاعتداءات الجنسانية المرتكبة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وقادة المجتمعات المحلية والصحفيات على الإنترنت، ولحظر هذه الاعتداءات والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. ينبغي أن تستند هذه القوانين إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

100- ينبغي للدول أن تضع تدابير فعالة ومزودة بالموارد الكافية لوقاية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وحمايتهم، وأن تصمم هذه التدابير بالتشاور معهم وتُقيّم بانتظام للتأكد من فعاليتها وإدخال مزيد من التحسينات عليها.

101- ينبغي للدول أن تؤكد علناً الدور الحاسم والمشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في النهوض بالتنمية المستدامة، وينبغي أن تبث برسالة لا لبس فيها تفيد بأن الاعتداءات عليهم لن يتم التسامح معها ولن تُترك دون عقاب.

102- ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يشير إلى نهاية الإفلات من العقاب بإنشاء فرقة عمل مستقلة لدعم الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى منع وقوع اعتداءات على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والتحقيق في تلك الأفعال ومقاضاة مرتكبيها.

103- ينبغي للدول أن تعزز حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات على شبكة الإنترنت وخارجها، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

104- ينبغي للدول أن تلغي القوانين المتعلقة بالتشهير الجنائي والتشهير التحريضي والقوانين التي تحظر انتقاد سياسات الدولة ومؤسساتها ومسؤوليها على شبكة الإنترنت أو خارجها، وأن تمتنع عن تطبيق تشريعات مكافحة الإرهاب والأمن على الأنشطة المشروعة للمجتمع المدني.

105- ينبغي للدول أن تسن قوانين وسياسات لتثبيط وردع الإجراءات القانونية التافهة والكيدية (الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة) ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

106- ينبغي للدول أن تسن قوانين وطنية أو تنقح القوانين القائمة بشأن الوصول إلى المعلومات لضمان توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الكشف عنها إلى أقصى حد من أجل المصلحة العامة. وينبغي أن ينص القانون بوضوح على الإعفاءات من الكشف، وأن تكون محددة تحديداً ضيقاً وأن تكون ضرورية ومتناسبة لحماية حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة والآداب العامة.

107- ينبغي إنشاء هيئات رقابة مستقلة لرصد التطبيق الفعال لقانون الحق في الوصول إلى المعلومات. وينبغي وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن إدارة السجلات، كما ينبغي وضع آليات رصد قوية مع مدخلات من المجتمع المدني لتتبع وتقييم ونشر البيانات المتعلقة بالتنفيذ لضمان الإبلاغ الشامل عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالمؤشر 16-10-2 من أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي.

108- ينبغي للدول أن تمتنع عن فرض حالات إغلاق الإنترنت وإبطائها أو تعطيل اتصالات الهاتف النقال. وهذه الإجراءات رد غير متناسب بطبيعته وهي تنتهك الحق في المعلومات وحرية التعبير.

109- ينبغي أن تكون ردود الدول على المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة مرتكزة على حقوق الإنسان. وينبغي لها أن تشجع التدفق الحر لمصادر المعلومات المتنوعة، وتزيد من شفافيته، وتكشف بشكل استباقي عن البيانات الرسمية على الإنترنت وخارجها، وتؤكد على حرية وسائل الإعلام واستقلالها وتعدديتها وتنوعها، وتضمن سلامة الصحفيين.

110- وقد ساعدت مبادرات أصحاب مصلحة متعددين على تعزيز الشفافية والمساءلة والتعاون والمشاركة من جانب المجتمع المدني في مختلف قضايا التنمية المستدامة. وينبغي للدول والمشاركين الآخرين بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق المبادرات القائمة وتطوير مبادرات جديدة. وينبغي إجراء تقييمات شفافة ودقيقة بمدخلات من جميع أصحاب المصلحة من أجل استخلاص الدروس وتحسين النتائج.

111- ينبغي للدول أن تبادر إلى نشر معلومات شاملة عن أنشطتها، بما في ذلك الميزانيات والنفقات والإيرادات والمشتريات العامة، كبيانات مفتوحة في أوانها بطرق تمكن المواطنين من الوصول بحرية إلى عملية صنع القرار واستخدامها والمشاركة فيها، وتكفل إنفاق الأموال العامة على نحو منصف ومستدام ومسؤول.

112- ينبغي للدول أن تنشئ سجلات متاحة للجمهور بشأن المالكين المستفيدين من الشركات والصناديق الاستثمارية والمؤسسات وغيرها من الوسائل القانونية ذات الصلة. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يدرس أفضل السبل التي يمكن بها لدوله الأعضاء أن تفعل ذلك في ضوء القرار الصادر مؤخراً عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي والقاضي بضمان خصوصية المالكين المستفيدين.

113- قبل الاستثمار في المشاريع، ينبغي لمؤسسات تمويل التنمية أن تبذل العناية الواجبة الشاملة لحقوق الإنسان، وأن تجري تقييمات للمخاطر الخاصة بكل بلد وبكل مشروع فيما يتعلق بحرية التعبير. وينبغي لها أن تكفل الظروف الملائمة للمشاركة الآمنة للمجتمع المدني، وعمليات مجدية للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، والشفافية والمساءلة الكاملتين في جميع المراحل، والتخفيف من مخاطر الأعمال الانتقامية.

114- ينبغي للشركات أن تكشف بالكامل عن المعلومات المتعلقة بآثارها المحتملة على حقوق الإنسان، وفقاً للمبدأ 17 من المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وبشأن قضايا الاستدامة. وينبغي لها أيضاً أن تقيم أمثالها لالتزاماتها المتعلقة بالتشاور والتعاون مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني وتبلغ عنها، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي للدول أن توسع نطاق واجب الكشف الأقصى ليشمل كيانات القطاع الخاص عند التعاقد بشأن القضايا المتصلة بالتنمية المستدامة.

115- ينبغي للدول والمنظمات الدولية والشركات أن تعمل مع المجتمع المدني لدعم تمكين المرأة والشعوب الأصلية وغيرها من الفئات المحرومة وقدرتها على التصرف ومشاركتها بصورة مجدية في عمليات التنمية.

- 116- ينبغي للدول والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، أن تضاعف جهودها لضمان الاتصال الشامل والمجدي بشبكة إنترنت مفتوحة وحرّة وقابلة للتشغيل البيئي وأمنة للجميع قبل عام 2030. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لسد الفجوة الرقمية بين الجنسين.
- 117- ينبغي إدراج محو الأمية المعلوماتية والإعلامية والرقمية في جميع المناهج الدراسية الوطنية وبرامج تعليم الكبار ورصدها كمؤشر لأهداف التعليم والمساواة في خطة عام 2030. وينبغي بذل جهد خاص لضمان تلبية تلك البرامج لاحتياجات النساء والفتيات والفئات المحرومة.
- 118- ينبغي اتخاذ تدابير محددة تراعي الاعتبارات الجنسانية لضمان مشاركة المرأة، بما في ذلك تدابير لمعالجة افتقارها إلى اللغة ومحو الأمية والمهارات الرقمية، والقيود العملية المتمثلة في فقر الدخل أو فقر الوقت، والهوية القانونية، والقيود الثقافية، والتمييز الجنساني. وينبغي أن تراعي تلك التدابير الطابع المتعدد الجوانب للتمييز الجنساني وأن تعطي الأولوية لمن هم أبعد ما يكون خلف الركب.
- 119- ينبغي للدول، بالتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني، أن تهيئ بيئة تمكينية للشبكات المجتمعية والهياكل الأساسية للإنترنت، بما في ذلك من خلال تمويل ولوائح تتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- 120- ينبغي للدول أن تكفل أن خططها الإنمائية الوطنية تتضمن إجراءات واضحة وملموسة لتعزيز حرية التعبير، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات على الإنترنت وخارجها ومشاركة المجتمع المدني والنساء والمجتمعات المحرومة في عمليات التنمية.
- 121- ينبغي للدول أن تعزز جهودها لجمع وتحليل بيانات جيدة مصنفة حسب النوع الاجتماعي لتمكين تتبع التقدم المحرز والإبلاغ المنهجي في أوانه عن المؤشرات المتعلقة بحرية التعبير في خطة عام 2030، بما في ذلك المؤشران 1-10-16 و 2-10-16.
- 122- ينبغي أن يولي الاستعراض الدوري الشامل وعمليات الاستعراض الوطني الطوعي اهتماماً خاصاً لامتثال الدول لحرية التعبير في سياق التنمية المستدامة.
- 123- ينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد تأكيد وإدراج الدور المتكامل للمعلومات والتعبير والمشاركة في النهوض بأهداف التنمية المستدامة في الإعلان السياسي للقمة الرفيعة المستوى لعام 2023.